

الآن يكون معها كبا<sup>ر</sup> ولا في السائمة المشتركة إلا  
 أن يبلغ نصيب كل شوي<sup>ل</sup> نصاباً ومن وجب عليه  
 سن<sup>ة</sup> فلم يوجد عنده اخذ<sup>ا</sup> في من<sup>ه</sup> واخذ الفضل  
 أو على من ورده الفضل **باب زكوة الذهب والفضة**  
 وتجوز في مضمونها ونبرها وحليتها وأبينتها في  
 التجارة أو لم يتوارا إذا كان نصاباً ويبيع أحدها إلى  
 غير العينة ونصاب الذهب عشرون مثقالاً وفيه نصف  
 مثقال<sup>ان</sup> في كل أربع مثاقيل قراطان ونصاب القراطان  
 الفضة مائتا درهم وفيها خمسة دراهم ثم في كل مثقال<sup>ان</sup>  
 أربعين درهماً درهم<sup>ان</sup> وتعتبر فيها العلة فان كانت الفضة  
 العشر<sup>ان</sup> في عود<sup>ان</sup> وان كانت للفضة في فضة<sup>ان</sup> ولذلك  
 الذهب والمعتبر في الدراهم كل عشرة وزن<sup>ان</sup> سبعة مثاقيل حرام<sup>ان</sup>  
 ولا زكوة في العود<sup>ان</sup> الآن تكون للتجارة وتبلغ قيمتها

**نصاباً** من أحدها وتضم قيمتها اليها **باب زكوة النورج والشاد**  
 ما سقت<sup>ة</sup> السماء أو سقى سبخاً فية عشرة قن<sup>ان</sup> أو كذا  
 الألقصب الفارسي والخطب والخيش وما سقى بالذوالاب  
 والدالية نصف العشر ولا شيء في التبن والشعير  
 والتخشب كقولن<sup>ة</sup> والخزج عليه وز العسد العشر  
 قل أو كذا إذا أخذ من أرض العسر والأرض الغنوية  
 إذا اشترى أي ذمي صادت خراجية والحواجبة لا  
 تصير عشوية أصلاً ولا شئ<sup>ان</sup> فيما شجر من البحر  
 ولا ما يوجد في الجبال **باب العاشر**  
 وهو نصيب<sup>ان</sup> الإمام لياخذ الصدقات من التجار  
 من المسلم ربع العشر ومن الذمي نصف العشر  
 ومن الحربي العشر فمن انكر تمام الحول والنداع  
 من الدين أو قال آذيت<sup>ان</sup> إلى عاشر آخر أو الفقراء